

Distr.: General
5 May 2000
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان

أولا - المقدمة

والصحافة. ومثل وزير الخارجية تالباك نازاروف الحكومة. وسلم الجانبان بأنه لم يتم إنجاز بعض المهام الواردة في الاتفاق العام لإقرار السلم والوفاء الوطني في طاجيكستان ويتعين على الهيئات الحكومية الملائمة أن تعالجها. وتم حل لجنة المصالحة الوطنية بمرسوم رئاسي ابتداء من ١ نيسان/أبريل.

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٧٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. ويعرض التقرير آخر التطورات في طاجيكستان وأنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان منذ تقديم التقرير الأخير المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٠ (S/2000/214).

ثانيا - التطورات الرئيسية

٤ - واختتم فريق الاتصال التابع للدول الضامنة والمنظمات الدولية أعماله في ١١ نيسان/أبريل. وفي بيان صادر في ١٨ نيسان/أبريل، أشار فريق الاتصال إلى أنه تم تشكيله بناء على طلب الطرفين الطاجيكين لرصد تنفيذ الاتفاق العام وتقديم الخبرة وإسداء المشورة بالإضافة إلى المساعي الحميدة. ولتحقيق هذه الغاية، عقد فريق الاتصال أكثر من ١٣٠ اجتماعاً. وأعرب أعضاء فريق الاتصال عن استعدادهم لمواصلة دعم طاجيكستان في جهودها المقبلة.

٢ - عقد البرلمان المؤلف من مجلسين والمشكل حديثاً جلسته المشتركة الأولى في ٢٧ نيسان/أبريل. وتم انتخاب الجمعية الوطنية (المجلس الأعلى) المؤلف من ٣٣ مقعداً، كما كان مقرراً أي في ٢٣ آذار/مارس. ووفقاً للدستور، انتخبت الجمعيات المحلية ٢٥ نائباً وعين الرئيس ٨ نواب. أما الانتخابات للمقعدين المنتخبين في جمعية النواب (المجلس الأدنى) التي كان من المقرر أن تنعقد في نهاية شهر نيسان/أبريل فلم تتم بعد. ولم تعلن بعد اللجنة المركزية للانتخابات والاستفتاءات عن التاريخ.

٥ - وتستعد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان للانسحاب المحتمل. وقد تم إغلاق جميع المخططات الميدانية، وتم سحب جميع الموظفين والمعدات من دوشانبيه. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، كان هناك ١٧ مراقباً عسكرياً في البعثة، بما في ذلك الموظفون الطبيون الذين غادروا البعثة مع آخر فريق للموظفين المدنيين.

٣ - وعقد س. عبد الله نوري، زعيم المعارضة الطاجيكية الموحدة ورئيس لجنة المصالحة الوطنية الجلسة الأخيرة للجنة المصالحة الوطنية في ٢٦ آذار/مارس وحضرها أعضاء فريق الاتصال التابع للدول الضامنة والمنظمات الدولية،

ثالثا - التقييم العام

العملية السلمية أيضا على الطبيعة. وكان قد تم نشر قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في البلد، على الرغم من أن ولايتها لم تشمل المواجهة بين الحكومة والمعارضة. ومنذ البداية، تمتعت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان بعلاقات طيبة للغاية مع قوات رابطة الدول المستقلة، فضلا عن قوات الحدود الروسية في طاجيكستان.

٩ - ومرت المحادثات بين الطرفين الطاجيكين بأزمات كثيرة، وتوقفت هذه المحادثات في كثير من الأحيان بسبب مسائل ثانوية أثارها طرف أو آخر من أجل كسب الوقت، بينما أخذت التطورات السياسية أو العسكرية مجراها. ولم يحدث منذ التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار، لمدة تزيد عن السنة، أي اقتتال خطير أو مستمر في البلد. غير أن قوات المعارضة بدأت اعتبارا من تموز/يوليه ١٩٩٥ العودة من أفغانستان إلى المنطقة الوسطى في البلد. وفي أوائل عام ١٩٩٦، شنت المعارضة هجوما في منطقة تافلدارا وبحلول تموز/يوليه ١٩٩٦ انهار انخيارا كليا وقف إطلاق النار. وخلال تلك الفترة تم المحافظة على الحوار السياسي بمساعدة الحكومات المعنية، لا سيما الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية. وكان التوقيع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ على اتفاق خوسديه بين الرئيس رحمانوف والسيد نوري سببا في عودة وقف إطلاق النار بصورة فعلية، مما مهد السبيل للتوصل إلى اتفاقات سريعة متتالية انتهت بالتوقيع على الاتفاق العام لإقرار السلم والوفاء الوطني في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

١٠ - وكان اهتمام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان بسلامة موظفيها له أهمية قصوى في كل من الفترة السابقة والتالية للتوقيع على اتفاق السلام. وكان على البعثة أن تعمل في جو متقلب للغاية. وتعرضت لعمليتي أخذ رهائن، ومضايقات خطيرة، وفقدت خمسة أفراد في أعمال عنائية؛ وقتل شخص سادس في ظروف لم يتم توضيحها

٦ - بما أن هذا التقرير هو آخر تقرير عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، ربما يكون من الملائم التحدث بإيجاز عن جهود الأمم المتحدة فيما يتعلق بالحالة في طاجيكستان منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، عندما تم إنشاء البعثة بوصفها مكتبا سياسيا صغيرا في دوشانبيه. وفي ذلك الوقت، كانت الحرب الأهلية، التي اندلعت بعد الاستقلال مباشرة تقريبا في عام ١٩٩١، جارية. وكان قد تم طرد القوات المعارضة للحكومة إلى أفغانستان المجاورة، كما أن عدم الاستقرار الناشئ عن الاقتتال عبر الحدود سببا للقلق في المنطقة. وبدأت الجهود التي بذلها المبعوثون الخاصون المتعاقبون للأمن العام للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وحل المشاكل عن طريق الحوار السياسي تعطي ثمارها في عام ١٩٩٤، بعقد أول جولة للمحادثات بين الطرفين الطاجيكين في موسكو وتلتها الجولة الثانية في طهران.

٧ - وصاحب منذ البداية العملية السياسية التي بدأت بفضل هذه الجهود تعاون وثيق مع الحكومات الرئيسية. وساعد المراقبون في المحادثات بين الطرفين الطاجيكين، والذين شكلوا فيما بعد فريق الاتصال التابع للدول الضامنة والمنظمات الدولية مساعدة كبيرة في التغلب على الأزمات والنكسات التي واجهتها العملية. وفي الجولة الأولى من المحادثات، تم إقرار جدول أعمال شامل مؤلف من ثلاث مجموعات من المسائل المتصلة بتحقيق المصالحة الوطنية أي التدابير الرامية إلى التسوية السياسية في طاجيكستان، وحل مشكلة اللاجئين والمشردين داخليا، والمسائل المؤسسية الأساسية، وتعزيز بناء دولة طاجيكستان.

٨ - ومكن التوقيع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ على اتفاق وقف إطلاق النار المؤقت، وإرسال المراقبين العسكريين، الأمم المتحدة من التعامل مباشرة مع الأطراف المحليين لدعم

ولا تزال العناصر المسلحة تعمل خارج سيطرة الحكومة، مما يساهم في انعدام الأمن. كما يتعين أن تولى الأولوية لمسألة التغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. غير أن إمكانية زعزعة الاستقرار مرة أخرى أمر وارد بسبب كل من العوامل المحلية والحالة غير المستقرة في المنطقة، وخصوصا في أفغانستان المجاورة. وإن الدعم المستمر للمجتمع الدولي في مرحلة ما بعد النزاع أمر مهم بالنسبة لقدرة طاجيكستان على مواصلة إنجازات عملية السلام والاستفادة منها.

١٤ - وسوف أكتب قريبا إلى مجلس الأمن عن إنشاء مكتب لبناء السلام في فترة ما بعد الصراعات لكي يعالج التطورات المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية بطريقة متكاملة بغية تعزيز الديمقراطية والسلام.

خامسا - الملاحظات

١٥ - تدخل طاجيكستان في مرحلة جديدة من بناء الأمة، بالاستناد إلى المصالحة الوطنية. وفي حين أن مشاركة الأمم المتحدة يمكن أن تعتبر ناجحة، فإن لذلك ثمنا. ويؤمل تدعيم إنجازات السنوات الماضية عن طريق زيادة تعزيز المؤسسات في البلد وفقا للمعايير الديمقراطية المقبولة والتطور الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع الطاجيكي.

١٦ - ومع اقتراب نهاية ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، أود أن أسجل تقديري الخالص للدعم القوي الذي قدمه مجلس الأمن، وأعضاء فريق الاتصال. واستفادت البعثة منذ إنشائها من تعاون الحكومة والمعارضة، وتلقت الدعم من الشعب الطاجيكي للاضطلاع بمهمتها. وإني على ثقة من أن هذا الدعم سيمتد ليشمل المكتب السياسي الجديد.

١٧ - وأود أن أحيي السيد إيفو بتروف وجميع من سبقوه، وكبير المراقبين العسكريين، والرجال والنساء،

بعد. وبناء عليه، تقلصت بشدة حرية حركة البعثة وقدرتها على الاضطلاع بولايتها لفترات طويلة. وكان دعم مجلس الأمن حاسما في مساعدة البعثة في هذه الفترات العصيبة.

١١ - وفي ساحات أخرى للعمليات، تبين أن الجدول الزمني لتنفيذ اتفاق السلام، الذي حدده في الأصل الطرفان ومدته ١٢ إلى ١٨ شهرا، طموح ولا يمكن إنجازه. وكانت البروتوكولات التي تتألف من الاتفاقات مكتوبة بشكل غير دقيق نسبيا، وكان عمل البعثة ينطوي على مساعدة الطرفين على توضيح التفاصيل. وكانت البروتوكولات مترابطة فيما بينها ولكن بشكل ضعيف، كما أن توقيت تنفيذ الجوانب العسكرية والسياسية يتطلب توازنا حساسا. غير أن تاريخ الانتخابات البرلمانية التي فرضها الدستور، حددت الموعد النهائي الذي وافق عليه الطرفان.

١٢ - ولمشاركة الأمم المتحدة في عملية السلام في طاجيكستان عدة مميزات ساهمت في نتائجها الإيجابية العامة: المشاركة المبكرة للأمم المتحدة لحل النزاع؛ والدعم السياسي المتواصل لمجلس الأمن والدول الأعضاء المعنية في المنطقة؛ والتعاون مع المنظمات الأخرى ولا سيما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ وإدارة الأزمة بصورة فعالة؛ وإرادة الشعب الطاجيكي الواضحة لإنهاء الحرب ومتابعة الحل السلمي.

رابعا - مستقبل دور الأمم المتحدة

١٣ - تم منذ البداية توجيه الأنشطة التي كلفت بها البعثة نحو هدف طويل الأجل، أي تعزيز السلام والمصالحة الوطنية. وعودة المعارضة إلى الحياة السياسية للبلد خطوة كبيرة في هذا الطريق. وبالتالي فإن الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وإن كانت تدفع بالعملية الديمقراطية إلى الأمام، فإن المراقبين الدوليين يرون أنها شهدت مخالفات خطيرة.

والموظفين الدوليين والمحليين الذين خدموا البعثة. فكانت مهمتهم في كثير من الأحيان صعبة وخطرة. وأود أن أحيي أولاً وقبل كل شيء زملاءنا الذين ضحوا بحياتهم في خدمة السلام في طاجيكستان. فستظل تضحياتهم عالقة في الأذهان.
